

وثائق المعلومات الخاصة بالمشروع  
صحيفة بيانات السياسات الوقائية المتكاملة

التمويل الإضافي

رقم التقرير: PIDISDSA17402

تاريخ الإعداد/التحديث: 7 يونيو/حزيران 2016

I. معلومات أساسية  
أ. البيانات الأساسية للمشروع

البلد:	لبنان	الرقم التعريفي للمشروع:	P158980
اسم المشروع:	تمويل إضافي للبرنامج الوطني الطارئ لاستهداف الأسر الأكثر فقراً (P158980)	الرقم التعريفي للمشروع للأم:	P149242
اسم المشروع الأم:	المشروع الوطني الطارئ لاستهداف الأسر الأكثر فقراً (P149242)	المنطقة:	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
التاريخ التقديري للتقييم:	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين: 27 يونيو/حزيران 2016	مجال العمل (الأساسي):	الحماية الاجتماعية والعمل
المقترض (المقترضون):	وزارة المالية	أداة الإقراض:	تمويل مشروع استثماري
الجهة المنفذة:	وزارة الشؤون الاجتماعية	هل تتم معالجة هذا المشروع تحت السياسة التشغيلية 8.50 (الإنعاش بعد حالة الطوارئ) أو السياسة التشغيلية 8.00 (الاستجابة السريعة للآزمات والطوارئ)؟	التمويل (مليون دولار أمريكي)
مصدر التمويل	المبلغ	المقترض	0.00
صندوق الإنتمان المتعدد الأطراف:	10.00	الفجوة التمويلية:	0.00
التكلفة الكلية للمشروع:	10.00	التصنيف البيئي	ج- غير مطلوب
القرار	بعد المراجعة لم تتم الموافقة على بدء المفاوضات من حيث المبدأ	قرار آخر (إن وُجد)	
هل تتم معالجة هذا المشروع تحت السياسة التشغيلية 8.50 (الإنعاش بعد حالة الطوارئ) أو السياسة التشغيلية 8.00			

		(الاستجابة السريعة للأزمات والطوارئ)؟
	لا	هل هذا المشروع مكرر؟
		هل هذا المشروع محول؟ (لم يتم الكشف عن ذلك)

## ب. المقدمة والسياق

### سياق البلد

تسببت أزمة اللجوء السورية بتحديات اجتماعية واقتصادية غير مسبوقه للبنان. وفي العقود السابقة، لطالما تأثر لبنان بصراعات متكررة محلية وإقليمية أدت إلى ارتفاع التكاليف الاقتصادية والاجتماعية وتركت أثراً طويلاً الأمد. وعلى الرغم من صمود البلاد في وجه الصدمات المتكررة الداخلية والخارجية، إلا أن الصراع الراهن في سوريا تسبب بموجات غير مسبوقه من اللاجئين؛ فمنذ بداية الصراع في عام 2011، عبر حوالي 1.6 مليون شخص الحدود إلى لبنان وأصبحوا يشكلون 27 في المئة من سكان البلاد. ويلقي هذا الارتفاع الكبير في أعداد السكان عبءاً كبيراً على موارد البلاد وخدماتها العامة وبنائها التحتية ويؤثر على المجتمعات المحلية التي تعاني من مستويات عالية من الفقر. ويهدد هذا الوضع الذي يضاف إلى الجمود السياسي الراهن في لبنان بمزيد من الاضطراب في الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الهش أصلاً للبلاد.

وبدعم من المجتمع الدولي، تمكن لبنان من دعم اللاجئين محافظاً في الوقت نفسه على مستوى مقبول من إمكانية الوصول ونوعية الخدمات الجيدة للبنانيين. ومنذ اندلاع الأزمة السورية، كان التزام المجتمع الدولي شديداً بدعم الحكومة اللبنانية في معالجة الاحتياجات الملحة للاجئين السوريين والمواطنين اللبنانيين الضعفاء على حد سواء.

### السياق القطاعي والمؤسسي

حتى قبل اندلاع الصراع السوري وتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين، كانت معدلات الفقر في لبنان كبيرة كما أن الفوارق بين المناطق من حيث ظروف المعيشة كانت هائلة. ويظهر المسح الأخير لميزانية الأسر (مسح ميزانية الأسر 2011-2012) أن نسبة الفقر في لبنان بلغت 27 في المئة (قبل الأزمة السورية) ما يعني أن مستوى الاستهلاك لدى حوالي مليون شخص كان أدنى من خط الفقر البالغ 4,729,000 ليرة لبنانية للفرد في العام (3,150 دولاراً أميركياً). أما في ما خص الفوارق بين المناطق فهي هائلة؛ فمعدل الفقر في بيروت هو الأدنى (16%) يليها جبل لبنان (22%) فالنبطية (25%). أما المنطقتان الأكثر فقراً فهما لبنان الشمالي (36%) والبقاع (38%).

ويقدر أن يكون الصراع السوري قد تسبب في زيادة عدد الفقراء بين اللبنانيين بـ170,000 شخص إضافي في العام 2014 وبازدياد الفقراء أصلاً فقراً. فبحسب خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2015-2016، فإلى جانب إلى العدد المقدر للبنانيين الذين يعيشون تحت خط الفقر والبالغ 1.5 مليون شخص، يتخطى إجمالي عدد السكان الضعفاء في لبنان اليوم 3.3 مليون شخص - ومن بين هؤلاء لاجئون سوريون - أي أن أكثر من 55% من السكان يُعتبرون فقراء أو مهددين بالفقر. قبل الصراع السوري، كان عدد سكان لبنان يبلغ 4.2 مليون نسمة، أما اليوم وبعد مرور خمسة أعوام، فقد ارتفع عدد سكانه بنسبة 30% ليناهاز 6 ملايين نسمة.

بما أن غالبية اللاجئين السوريين يقيمون في مناطق تعاني معدلات فقر مرتفعة، فقد ازدادت مستويات ضعف اللبنانيين في هذه المناطق. وقد بينت التقييمات الأخيرة أن الأسر اللبنانية تواجه ارتفاعاً في مستويات الإنفاق مع ارتفاع أسعار السلع والخدمات وخصوصاً المواد الغذائية. وأدت النتائج الاجتماعية والاقتصادية لأزمة اللجوء أيضاً إلى هشاشة في العلاقات بين المجتمعات وإلى ارتفاع التوتر مع المجتمعات اللبنانية التي ترى في وجود اللاجئين سبباً في تراجع مستوياتها المعيشية.

رداً على ارتفاع معدلات الفقر في المجتمعات المضيفة للاجئين، وللتخفيف من حدة التوترات بين مجتمع اللاجئين والمجتمعات اللبنانية، عززت الحكومة اللبنانية بمساعدة البنك الدولي البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً لعام 2014 لشمّل المزيد من الأسر اللبنانية الفقيرة وتوفير المساعدات الغذائية بواسطة بطاقات إلكترونية (e-card) في المناطق الأكثر فقراً في البلاد والمناطق التي تضم أكبر عدد من اللاجئين. في 3 يونيو/حزيران 2014، تمت الموافقة على البرنامج الوطني الطارئ لاستهداف الأسر الأكثر فقراً والقائم على منحة من 8.2 مليون دولار أميركي (والممول من الصندوق الائتماني للبنان) باعتباره عملية طارئة وهو جزء من حزمة البنك الدولي من برامج الاستجابة الهادفة إلى تخفيف آثار الأزمة السورية على المجتمعات المضيفة. دخل المشروع حيز التنفيذ سريعاً في 18 أغسطس/آب 2014 وينتهي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017. ويسير تنفيذ البرنامج الوطني الطارئ لاستهداف الأسر الأكثر فقراً بصورة جيدة كما بينته مراجعة متوسطة الأجل أنجزت مؤخراً. حتى مايو/أيار 2016، كان قد تم صرف 69% من قيمة البرنامج الوطني الطارئ لاستهداف الأسر الأكثر فقراً بينما صُرف مكون القسائم الإلكترونية الغذائية بشكل كامل في 4 أشهر. لكن، ونظراً إلى قيود التمويل، حصل 27,209 لبنانيين فقط من الأكثر فقراً على البطاقات الإلكترونية حتى تاريخه.

### ج. أهداف التنمية المقترحة

#### أهداف التنمية للمشروع الأساسي-المشروع الأم

يتمثل هدف المشروع في توسيع تغطية البرنامج الوطني الطارئ لاستهداف الأسر الأكثر فقراً وتعزيز حزمة المساعدات الاجتماعية في إطاره لشمّل اللبنانيين المتأثرين بالأزمة السورية وجميع الأسر اللبنانية التي تعيش تحت خط الفقر.

#### أهداف التنمية المقترحة للمشروع-التمويل الإضافي

يتمثل هدف المشروع في توسيع تغطية البرنامج الوطني الطارئ لاستهداف الأسر الأكثر فقراً وتعزيز حزمة المساعدات الاجتماعية في إطاره لشمّل اللبنانيين المتأثرين بالأزمة السورية وجميع الأسر اللبنانية التي تعيش تحت خط الفقر وفي تقييم فعالية مشروع تجريبي للمساعدة على الإخراج من الفقر تدريجياً.

### النتائج الأساسية

#### د. وصف المشروع

يتألف هذا المشروع من المكونات الثلاثة التالية: (1) إدارة البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً؛ (2) المساعدة الاجتماعية؛ و(3) المشروع التجريبي للمساعدة على الإخراج من الفقر تدريجياً.

المكون 1. إدارة البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً: يتمثل هدف هذا المكون في ضمان إدارة المشروع وتنفيذه بصورة فعالة وكفوءة من خلال المعنيين في وزارة الشؤون الاجتماعية ورئاسة مجلس الوزراء. ويشكل ذلك متابعةً وتوسيعاً للأنشطة الممولة في إطار الشمروع الأم وشمّل مكون جديد. يشمل ذلك تمويل ما يلي:

أ. فرق إدارة البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً في وزارة الشؤون الاجتماعية ورئاسة مجلس الوزراء

بما في ذلك تكاليف التشغيل كما تم الاتفاق عليها في المشروع الأم والتغييرات اللاحقة في بنى الإدارة (كما تم الاتفاق عليه في مذكرة المراجعة المتوسطة الأجل-فبراير/شباط 2016). بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا المكون سيمول منسق ثانوي للمشروع ومستشارين متخصصين ليدبروا الأنشطة المرتبطة بالبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً التجريبي الجديد للمساعدة على الإخراج من الفقر تدريجياً (انظر المكون 3).

ب. فريق العمليات الائتمانية المسؤول عن التوريد والوظائف المالية في المشروع والذي يعمل عن كثب مع فرق وزارة الشؤون الاجتماعية ورئاسة مجلس الوزراء التي تنفذ أنشطة البرنامج. وسيستمر فريق العمليات الائتمانية بلعب الدور نفسه الذي لعبه في المشروع الأم.

المكون 2. المساعدة الاجتماعية: يتمثل هدف هذا المكون في تلبية الاحتياجات الأساسية في مجال المواد الغذائية للأسر اللبنانية التي تعيش في فقر مدقع. وهو يعتمد على التأثير الإيجابي لبرنامج القسائم الغذائية الإلكترونية الذي يجري تنفيذه في إطار المشروع الأم. وبالتالي سوف يشمل التمويل الإضافي المقترح استمرار وتوسيع هذا البرنامج ليحصل 42,422 فرداً على قسائم غذائية إلكترونية بدلاً من 27,209 أفراد يحصلون عليها حالياً. وسيفيد هذا التمويل الإضافي في امتداد التغطية على 7 أشهر أخرى على أن يقلل من قيمة القسيمة من 30 دولار أميركي للشخص الواحد في الشهر إلى 25 دولار أميركي للشخص الواحد في الشهر. وسيحد عدد المستفيدين في كل أسرة بـ5 أشخاص، وذلك تمشياً مع خيارات الإصلاح الأخيرة للبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً.

المكون 3. المشروع التجريبي للإخراج من الفقر تدريجياً للبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً: يهدف هذا المكون إلى توجيه نموذج للإخراج التدريجي من الفقر من شأنه أن يعزز زيادة واستدامة مستويات الدخل بين الأسر الأكثر فقراً المستفيدة من البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً، من أجل تحسين مستويات فقرها النسبية الشاملة. ولتحقيق هذا الهدف، سيوفر المشروع التجريبي للإخراج من الفقر تدريجياً للبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً فرص العمل الذاتي للأعضاء من الذكور والإناث في الأسر المستهدفة المستفيدة من البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً من خلال تقديم مجموعة شاملة من الخدمات. على المدى الطويل، من المتوقع أن يساهم المشروع التجريبي للإخراج من الفقر تدريجياً التابع للبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً في خفض عدد الأسر المستفيدة من البرنامج التي تعيش دون خط الفقر المدقع في البلاد. سيمول هذا المكون عملية تحليل سريعة للسوق في كل منطقة مستهدفة من أجل تقييم احتياجات السوق والفرص المحلية، ليتم بعد ذلك توفير مجموعة من الخدمات التالية إلى الأسر المستفيدة من البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً: (i) القسيمة الغذائية الإلكترونية الخاصة بالبرنامج الوطني لدعم الاستهلاك وتحسين مستويات الأمن الغذائي والممولة من خلال المكون 1 أعلاه؛ (ii) نقل الأصول للمساعدة في انطلاق نشاط اقتصادي أو أكثر؛ (iii) التدريب على المهارات التقنية المتعلقة بالأصول المختارة وعلى تحديد وتطوير وإدارة الأعمال؛ (v) التوجيه والتدريب على المهارات الحياتية لتحفيز ثقة المستفيدين بأنفسهم ورأس المال الاجتماعي والمساهمة في رفع مستويات الإحباط العامة؛ و(vi) التدريب على محور الأمية المالية والروابط بخدمات التمويل الصغير من أجل تحسين إدارة الدخل والادخار. سيتم تقديم هذه المجموعة من الخدمات بطريقة متسلسلة خلال حوالي 24 شهراً.

إسم المكون:

المكون 1. إدارة البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً

التعليقات (اختيارية)

إسم المكون:  
المكون 2. الدعم الاجتماعي  
التعليقات (اختيارية)

إسم المكون:  
المكون 3. المشروع التجريبي للإخراج من الفقر تدريجياً التابع للبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً  
التعليقات (اختيارية)

هـ. موقع المشروع وأبرز الخصائص المادية ذات الصلة بتحليل الحماية (إذا كانت معروفة)  
وطني

و. متخصصو الحماية البيئية والاجتماعية في الفريق  
علاء أحمد سرهان (GEN05)  
شاوغانغ وانغ (GSU05)

## II. التنفيذ

وضع المشروع الأم إجراءات تشغيلية فعالة وفاعلة مع إدارة مرضية وسوف يستمر هذا الترتيب مع التمويل الإضافي. وبالتالي سيبقى تنفيذ البرنامج من مسؤولية وحدة مشروع البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً في وزارة الشؤون الاجتماعية ووحدة الإدارة المركزية للبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً في رئاسة مجلس الوزراء. وسيكون فريق عمليات انتمانية مسؤولاً عن معالجة جميع الجوانب الانتمانية للمشروع.

شرح (اختياري)	هل تدعو الحاجة إليها؟	سياسات الحماية
<p>لن يشمل هذا المشروع أي استثمارات مادية وسيكون له آثار سلبية دنيا أو معدومة على البيئة. وبالتالي لا تنطبق إجراء OP 4.01 الخاص بالبنك ولا تدعو الحاجة إلى أي تقييم بيئي.</p> <p>تحت المكون 3، سيتلقى المستفيدون من المشروع التجريبي للإخراج من الفقر تدريجياً التابع للبرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً من الخدمات التي تشمل ما يلي: (i) القسيمة الغذائية الإلكترونية الخاصة بالبرنامج الوطني لدعم الاستهلاك وتحسين مستويات الأمن الغذائي والممولة من خلال المكون 1 أعلاه؛ (ii) تحويل للأصول للمساعدة في انطلاق نشاط اقتصادي أو أكثر؛ (iii) التدريب على المهارات التقنية المتعلقة بالأصول المختارة وعلى تحديد وتطوير وإدارة الأعمال؛ (v) التوجيه والتدريب على المهارات الحياتية لتحفيز ثقة المستفيدين بأنفسهم ورأس المال الاجتماعي؛ و (vi) التدريب على محو الأمية المالية من أجل تحسين إدارة الدخل والادخار للصدمات.</p> <p>سيستهدف التوجيه 600 مستفيد في المناطق الحضرية والريفية. وسيتم تحديد نوع الأصول التي يتلقاها المستفيدون بناءً على تحليل للسوق وعلى المشاورات مع أصحاب المصلحة. بذلك، سيتم تحويل حوالي 2000 دولار أميركي لكل مستفيد.</p> <p>وبناءً على نموذج المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والمشاورات الأولية مع أصحاب المصلحة، من المتوقع أن يشمل المشروع التجريبي فقط أصولاً تساعد على بدء أنشطة مدرة للدخل صغيرة النطاق.</p> <p>بالتالي، سيجرص الفريق على الحد من وإدارة أي خطر محتمل في الدليل التشغيلي. كما سيشمل الدليل التشغيلي قائمة مرجعية للمسح البيئي والاجتماعي للأنشطة التي قد تحدث آثاراً طفيفة على البيئة.</p>	لا	التقييم البيئي 4.01 OP/BP
لا تنطبق هذه السياسة التشغيلية	لا	الموائل الطبيعية OP/BP 4.04
لا تنطبق هذه السياسة التشغيلية	لا	الغابات OP/BP 4.36

لا تنطبق هذه السياسة التشغيلية	لا	مكافحة الآفات OP 4.09
لا تنطبق هذه السياسة التشغيلية	لا	الموارد الثقافية المادية OP/BP 4.11
لا تنطبق هذه السياسة التشغيلية	لا	السكان الأصليون OP/BP 4.10
لا تنطبق السياسة التشغيلية OP 4.12 الخاصة بالبنك على هذا المشروع. وترتكز مكونات وأنشطة المشروع على مجالات تقديم الدعم الاجتماعي ووضع ضوابط الإدارة الائتمانية والمالية، ولا يتوقع أن تحدث أي آثار سلبية مرتبطة بالاستيلاء القسري على الأراضي مما يؤدي إلى النقل أو فقدان المأوى أو فقدان الأصول أو إمكانية الوصول إليها أو فقدان الدخل / سبل كسب العيش.	لا	إعادة التوطين القسرية OP/BP 4.12
لا تنطبق هذه السياسة التشغيلية	لا	سلامة السدود OP/BP 4.37
لا تنطبق هذه السياسة التشغيلية	لا	مشاريع الممرات المائية الدولية OP/BP 7.50
لا تنطبق هذه السياسة التشغيلية	لا	مشاريع المناطق المتنازع عليها OP/BP 7.60

#### IV. مشاكل سياسات الحماية الرئيسية وإدارتها

أ. موجز المشاكل الوقائية الرئيسية

1. صف أي مشاكل وقائية وآثار مرتبطة بالمشروع المقترح. حدد وصف أي آثار محتملة واسعة النطاق و/أو ملحوظة و/أو غير قابلة للإصلاح:
ليس هناك أي مشاكل وقائية اجتماعية أو بيئية ولا أي آثار سلبية مرتبطة بالمشروع المقترح. لن تنطبق سياسات البنك الوقائية الاجتماعية والبيئية على هذا المشروع.
2. صف أي آثار محتملة غير مباشرة و/أو طويلة المدى قد تنجم عن الأنشطة المستقبلية المرقبة في منطقة المشروع:
لا ينطبق
3. صف أي بدائل معتبرة للمشروع (عند الاقتضاء) للمساعدة على تفادي أو الحد من الآثار السلبية.
لا ينطبق
4. صف الإجراءات التي يتخذها المقترض لمعالجة مشاكل السياسة الحمائية. قدم تقييماً لقدرة المقترض على التخطيط للإجراءات المذكورة وتنفيذها.
لا ينطبق. الأمر يتعلق بتمويل إضافي وتنطبق عليه التقييمات والترتيبات نفسها المعتمدة للمشروع الأم.
5. حدد أصحاب المصلحة الرئيسيين وصف آليات التشاور والكشف الخاصة بالسياسات الوقائية، مع التركيز على



الأشخاص الذين قد يتضررون.

لا ينطبق

ب. شروط الكشف (ملاحظة: تظهر الأقسام التالية فقط في حال دعت الحاجة إلى تطبيق السياسة الوقائية ذات الصلة)

إذا استدعى المشروع سياسات مكافحة الآفات و/أو الموارد الثقافية المادية، يجب معالجة المشاكل والكشف عنها كجزء من التدقيق/التقييم البيئي أو من برنامج الإدارة البيئية.

إذا لم يكن من المتوقع الكشف عن أي من الوثائق أعلاه داخل البلاد، يرجى شرح السبب:

ج. مؤشرات رصد التوافق على المستوى المؤسسي (تعباً عند إنهاء تسوية النزاعات بين المستثمرين والدولة في اجتماع قرار المشروع) (ملاحظة: تظهر الأقسام التالية فقط في حال دعت الحاجة إلى تطبيق السياسة الوقائية ذات الصلة)

سياسة البنك الدولي بشأن الإفصاح عن المعلومات					
					هل تم إرسال وثائق السياسات الوقائية ذات الصلة إلى دار المعلومات في البنك الدولي؟
[X]	لا ينطبق	<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم
					هل تم كشف الوثائق ذات الصلة داخل البلاد في مكان عام بشكل وبلغة مفهومين وهل يمكن الوصول إليها من قبل المجموعات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية؟
[X]	لا ينطبق	<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم
كل السياسات الوقائية					
					هل تم إعداد جدول أعمال وميزانية مرضية وهل تم تحديد المسؤوليات المؤسسية بوضوح لتنفيذ الإجراءات المرتبطة بالسياسات الوقائية؟
[X]	لا ينطبق	<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم
					هل تم إدراج التكاليف المرتبطة بإجراءات السياسات الوقائية في كلفة المشروع؟
[X]	لا ينطبق	<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم
					هل يشمل نظام رصد وتقييم المشروع رصد آثار السياسات الوقائية وإجراءاتها؟
<input type="checkbox"/>	لا ينطبق	<input type="checkbox"/>	لا	<input type="checkbox"/>	نعم
					هل تم الاتفاق على ترتيبات تنفيذ مرضية مع المقترض وذكرها في وثائق المشروع القانونية بصورة ملائمة؟
<input type="checkbox"/>	لا ينطبق	<input type="checkbox"/>	لا	[X]	نعم

## V. جهات الاتصال

### البنك الدولي

جهة الاتصال: حنين اسماعيل السيد

المنصب: قائدة البرنامج

### المقترض/العميل/المتلقي

الاسم: وزارة المالية

جهة الاتصال: ألان بيفاني

المنصب: مدير عام

البريد الإلكتروني:

### الجهات التنفيذية

الاسم: وزارة الشؤون الاجتماعية

جهة الاتصال: بشير عصمت

المنصب: مستشار الوزير

البريد الإلكتروني: bashiros7@yahoo.fr

## VI. لمزيد من المعلومات الاتصال:

دار المعلومات

البنك الدولي

شارع 1818 H ، نيويورك

واشنطن دي. سي.، 20433

الهاتف: 4500-458 (202)

الفاكس: 1500-522 (202)

الموقع الإلكتروني: <http://www.worldbank.org/infoshop>

## VII. الموافقة

قائد فريق المهمة:	الاسم: حنين اسماعيل السيد
موافق عليه من قبل:	
مستشار الإجراءات الوقائية:	الاسم: نينا شي (SA)
مدير التنفيذ:	الاسم: هانا بالاكوفا بريكسي (PMGR)
المدير القطري:	منى كوزي (CD)
	التاريخ: 8 يونيو/حزيران 2016
	التاريخ: 8 يونيو/حزيران 2016
	التاريخ: 27 يونيو/حزيران 2016